الأمم المتحدة

UNW/2015/4

Distr.: General
8 April 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
٣٠ حزيران/يونيه – ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

موجز

يُقدم هذا التقرير معلومات عن مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي تم الاضطلاع بها فيما يخص هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتتولى وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بمهمة المراجعة الداخلية للحسابات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادا إلى النظام المالي والقواعد المالية للهيئة (UNW/2012/6، المرفق الأول). ويتولى قسم التحقيقات في المكتب الاضطلاع بمهمة التحقيقات. وترد معلومات بشأن الإجراءات المتخذة ورد الإدارة على هذا التقرير في مرفق هذا التقرير، وكذلك في الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكما طلب المجلس التنفيذي في مقرره ٤/٢٠١٤ (انظر UNW/2014/6)، يتضمن هذا التقرير معلومات عن عدد القضايا التي تم التحقيق فيها خلال السنة وطبيعتها ونتائجها. ويرد تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورد الإدارة عليه في إضافة هذا التقرير (UNW/2015/4/Add.1).

وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن يُحيط علما بهذا التقرير، وأن يُعرب عن دعمه المستمر لمهام مراجعة الحسابات والتحقيقات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأن يُحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

120515 080515 15-05555X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يُقدِّم هذا التقرير وصفا لمهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات المضطلع بها في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والأنشطة ذات الصلة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وترد معلومات تتصل بالنتائج الرئيسية لعمليات مراجعة الحسابات المضطلع بها خلال عام ٢٠١٤، وبحالة جهود الإدارة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات للسنة الحالية والسنوات السابقة. وترد أيضا معلومات عن أنشطة التحقيقات، مثل عدد القضايا الجديدة والمستمرة، وطبيعة القضايا ونتائج التحقيقات المضطلع بها. ويرد تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورد الإدارة عليه في إضافة هذا التقرير (UNW/2015/4/Add.1)

ثانيا - الضمانات

٢ - بغية توفير الضمانات اللازمة بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر ونُظم الرقابة تواصل عمليات مراجعة الحسابات التي تضطلع بها وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة التركيز على مجالات الحوكمة والإدارة والعمليات التي يُفيد التقييم أنها تُعرِّض هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتحقيقها لأهدافها لمستوى عال من الأخطار المالية والقانونية والوظيفية والمتعلقة بالسمعة.

ألف - الولاية

٣ - في آذار/مارس ٢٠١٢، أنشئت وحدة مراجعة حسابات مخصصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة داخل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نتيجة لاتفاق بشأن مستوى الخدمات يُبرم كل سنتين بين المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتضطلع الوحدة بمهمة مراجعة الحسابات الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للهيئة (UNW/2012/6، المرفق الأول). وواصلت الوحدة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديم خدمات مراجعة الحسابات الداخلية وواصل المكتب تقديم خدمات التحقيق التي تُرد تكاليفها، وذلك وفقا لاتفاق ثان بشأن مستوى الخدمات وقِّع في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد المكتب أنه ظل في عام ٢٠١٤ مستقلا في عملياته عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويمارس حرية في تحديد نطاق عملياته لمراجعة الحسابات والتحقيقات وفقا للمعايير الدولية والمقبولة عموما.

٥ - والمكتب يؤكد للمجلس التنفيذي أن عمليات مراجعة الحسابات يُضطلع بها وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات ومدونة الأخلاقيات التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين. ووفقا لهذه المعايير، تخضع أعمال الوحدة لاستعراض من جانب وحدة ضمان الجودة والسياسات التابعة للمكتب. ويتم إجراء استقصاءات للعملاء بعد اختتام كل مهمة لمراجعة الحسابات. وأفادت الاستقصاءات المتلقاة فيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام ٢٠١٤ أن هناك رضا عاما عن وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأعمال التي تم تأديتها.

باء - الرقابة الخارجية المستقلة

٦ - واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تقديم المشورة لوكيل الأمين العام/المدير التنفيذي من أجل تعزيز ودعم إطار المساءلة، والإدارة الرشيدة، والفعالية لمهام مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي عام ٢٠١٤، استعرضت اللجنة خطة العمل السنوية لوحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٤ ورصدت تنفيذها من خلال تقديم تقارير مرحلية فصلية وعقد اجتماعات خاصة مع مدير المكتب ورئيس الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة باستعراض مشروع تقرير عام ٢٠١٣ (UNW/2014/4) وإبداء التعليقات عليه.

٧ - وأبلغت وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة عملها السنوية لمجلس مراجعي الحسابات، في مسعى منها لتعزيز التنسيق والكفاءة.

جيم - تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر

٨ - صيغت خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤ مع أخذ إسهامات الإدارة العليا والشُعب ذات الصلة وغيرها من الأطراف المعنية صاحبة المصلحة في الاعتبار واستنادا إلى تقييم للمخاطر التي تتعرض لها المكاتب أو الوحدات الخاضعة لمراجعة الحسابات. وفي عام ٢٠١٤، قامت وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستعراض المكاتب القطرية ووحدات المقر التي صُنفت بوصفها عالية الخطر ومتوسطة الخطر.

٩ - وقامت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باستعراض خطة مراجعة الحسابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قبل تقديمها والموافقة عليها من قبل وكيل الأمين العام/المدير التنفيذي في آذار/مارس ٢٠١٤.

١٠ - وأنجزت جميع الأعمال الميدانية المتعلقة بعمليات مراجعة الحسابات السبع الواردة في خطة عام ٢٠١٤ خلال عام ٢٠١٤ على النحو المقرر. وأصدرت أربعة من تقارير مراجعة الحسابات السبعة في عام ٢٠١٤، وأصدرت التقارير المتبقية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٥.

دال - تقارير مراجعة الحسابات الصادرة

١١ - أصدرت في عام ٢٠١٤ تقارير مراجعة الحسابات المتعلقة بأربعة مكاتب ميدانية، وأربع وحدات تابعة للمقر. وكانت أربعة من هذه التقارير الثمانية تتصل بأعمال ميدانية اضطلع بها في عام ٢٠١٤، وأربعة تتصل بأعمال ميدانية اضطلع بها في عام ٢٠١٣.

١٢ - أما تقارير مراجعة الحسابات الصادرة بشأن المكاتب الميدانية فكانت تخص المكتب الكائن في الأراضي الفلسطينية المحتلة (التقرير رقم ١٢٢٦)؛ والمكتب القطري في باكستان (التقرير رقم ١٣٠٤)؛ والمكتب المتعدد البلدان في فيجي (التقرير رقم ١٣٠٥) والمكتب الكائن في مالي (التقرير رقم ١٣٠٦). وكانت التقارير الصادرة بشأن وحدات المقر تخص مهمة الشراء (التقرير رقم ١٢٢٣)؛ وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة (التقرير ١٢٢٧)؛ وصندوق المساواة بين الجنسين (التقرير رقم ١٢٢٨) ومركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الجمهورية الدومينيكية (التقرير رقم ١٢٣٠). وجميع هذه التقارير متاحة من الموقع http://audit-public-disclosure.unwomen.org.

١٣ - وتناولت تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٤ بوجه عام الأنشطة البرنامجية والتشغيلية التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٣، مما يعني أن النتائج تعكس عموما حالة البرامج والعمليات خلال السنة. وباستثناء تقرير مراجعة حسابات مهمة الشراء من أجل تفادي الازدواج في حساب النفقات المتعلقة بالشراء، تناولت عمليات مراجعة الحسابات الكاملة النطاق السبع الأنشطة البرنامجية والتشغيلية لمكاتب أو وحدات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكانت تمثل النفقات المشتركة التي تبلغ نحو ٦٣ مليون دولار، أو ٢٣ في المائة من مجموع النفقات البالغ ٢٦٤ مليون دولار الذي أبلغت عنه الهيئة في تقريرها المالي لعام 2013 (A/69/5/Add.12) وتُعد تغطية مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٤ في وضع أفضل بالمقارنة بتغطية عام ٢٠١٣ التي شملت ١٧ في المائة من مجموع النفقات البالغة ٢٣٥ مليون دولار. وشملت مراجعة حسابات الشراء المتعددة المهام نفقات نحو ١٢٠ مليون دولار، أو ٤٥ في المائة من مجموع النفقات المبلَّغ عنها من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٣.

هاء - مراتب تقدير مراجعة الحسابات

١٤ - على أساس النتائج التي تتوصل إليها عملية ما لمراجعة الحسابات يُحدد المكتب عموما مرتبة تقدير عامة للعملية تتصل بتقييمه لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وقُدرت مرتبة ثلاثة مكاتب أو وحدات (٣٧،٥ في المائة) روجعت حساباتها بأنها غير مرضية، مما يعني أن عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر إما لم يتم إنشاؤها أو كانت لا تؤدي عملها بصورة جيدة وأن تحقيق الأهداف العامة للكيان المراجعة حساباته قد يُعرقل بصورة خطيرة. وقُدرت مرتبة إحدى هذه العمليات (١٢،٥ في المائة) بأنها غير مرضية جزئيا، مما يعني أن مسألة أو عدة مسائل رئي أنها قد تؤثر بشكل سلبي على تحقيق الأهداف. أما الأربعة مكاتب أو وحدات المتبقية (٥٠ في المائة) فقد قُدرت مرتبتها بأنها مُرضية، حيث لم تُحدد أية مسائل قد تؤثر تأثيرا ذات شأن على تحقيق أهدافها. ويورد الشكل الأول مقارنة بين مراتب تقدير مراجعة الحسابات.

الشكل الأول - مقارنة مراتب تقدير عمليات مراجعة الحسابات لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٣

ثالثا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

١٥ - وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٢/١٠ (انظر UNW/2012/16)، وبعد التأكد من بذل العناية الواجبة وفقا للأصول وضمان الجودة، تم الكشف علنا عن جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بعد مضي ثلاثين يوما من إصدارها إلى الإدارة والدول الأعضاء المعنية. ومن التقارير الثمانية الصادرة في عام ٢٠١٤، نُقح واحد جزئيا لأنه تضمن معلومات

حساسة بشأن السلامة والأمن. ولم يرد من أي منظمة أو دولة عضو أي طلب لإجراء أي تنقيح آخر لتقارير مراجعة الحسابات.

رابعا - ملاك الموظفين والميزانية

١٦ - في عام ٢٠١٤، كانت جميع الوظائف الأربع الموافق عليها لوحدة مراجعة الحسابات قد شُغلت حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عندما قبل موظف يشغل وظيفة أخصائي مراجعة حسابات بالرتبة ف-٤ نقلا أفقيا إلى وظيفة أخرى في المكتب. وتم شغل الوظيفة التي شغرت في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عن طريق نقل أفقي.

١٧ - وفي عام ٢٠١٤، كان لدى وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ميزانية عامة قدرها ١،٢ مليون دولار، مما يُمثل زيادة قدرها نحو ٠،٢٨ مليون دولار بالمقارنة بميزانية عام ٢٠١٣. وبلغت نفقات مراجعة الحسابات والتحقيقات ١،١ مليون دولار، مما يُشير إلى نقص في الإنفاق من الميزانية قدره ٨ في المائة، يرجع بالدرجة الأولى إلى الوفورات المتحقّقة في المرتبات والاستحقاقات واستخدام موظفين من داخل المكتب بدلا من الاستعانة باستشاريين للاضطلاع بالتحقيقات في القضايا.

خامسا - النتائج الهامة لمراجعة الحسابات الداخلية

١٨ - أسفرت تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٤ عن ٥٩ توصية لمراجعة الحسابات صُنف ٣٠ منها بوصفها ذات أولوية عالية وتتطلب اتخاذ إجراء فوري من جانب الإدارة لكفالة عدم تعريض هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمخاطر كبيرة. ويُبين الشكل الثاني توزيع جميع التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٤ ودرجات أولوياتها.

الشكل الثاني – توزيع توصيات مراجعة الحسابات ومراتب أولوياتها

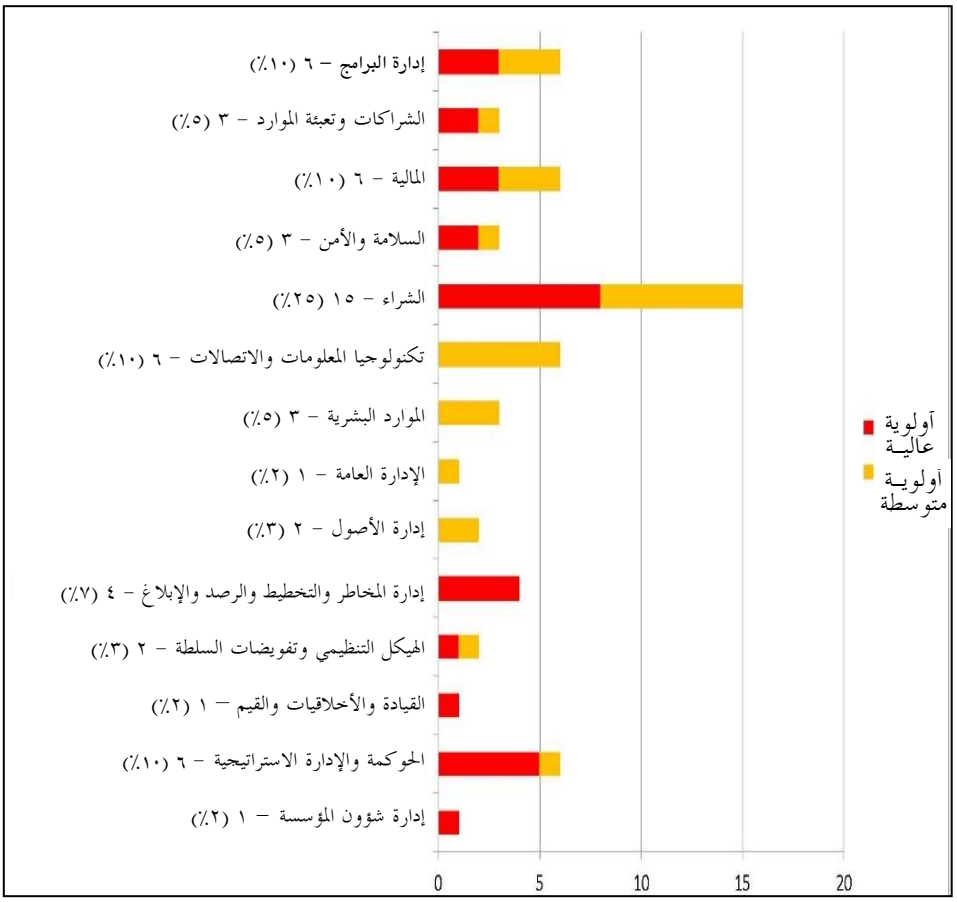

ألف – عمليات مراجعة حسابات المقر

١٩ – في عام ٢٠١٤، أصدر المكتب أربعة تقارير تتصل بعمليات مراجعة حسابات لوحدات أو مهام المقر، وهي صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وصندوق المساواة بين الجنسين، ومركز تدريب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومهمة الشراء.

٢٠ – ونجم عن تقارير مراجعة الحسابات الأربعة مجتمعة ٣٠ توصية. ونجم عن ثلاث من عمليات مراجعة الحسابات (٧٥ في المائة) (صندوق المساواة بين الجنسين، ومركز تدريب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومهمة الشراء) استنتاجات تُشير إلى ضرورة توفير مزيد من الوضوح بشأن الاحتياجات من الموارد، وولاية و/أو مسؤوليات الرقابة والتدريب. ونجم عن اثنتين من عمليات مراجعة الحسابات (مركز تدريب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومهمة الشراء) استنتاجات تتصل بعدم كفاية هيكل وعمليات إدارة النتائج والرصد والإبلاغ.

باء - عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية

٢١ - في عام ٢٠١٤، أصدر المكتب أربعة تقارير تتصل بعمليات مراجعة حسابات ثلاثة مكاتب قطرية والمكتب الكائن في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٢ - وتمخضت عمليات مراجعة الحسابات في مجموعها عن ٢٩ توصية، منها ست توصيات (٢١ في المائة) تتصل بإدارة البرامج؛ و ٥ (١٧ في المائة) بمسائل الشراء؛ و ٤ (١٤ في المائة) بالمالية؛ و ٣ (١٠ في المائة) بالشراكات وتعبئة الموارد؛ و ٢ (٧ في المائة) تتصل كل منهما بأربع فئات (إدارة الأصول، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسلامة والأمن)؛ وتتصل واحدة بكل من الفئات الثلاث المتبقية (الحوكمة، والإدارة العامة، وإدارة المخاطر، والتخطيط والرصد والإبلاغ).

٢٣ - وعلى الرغم من استجابة الإدارة للتوصيات المحددة المتعلقة بالمكاتب أو الوحدات، على النحو المشار إليه في الفرع السادس أدناه، لاحظت وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعض التساوق بين المسائل التي أثيرت في التقريرين السنويين السابقين وتلك المشار إليها هنا. وقد كشف تحليل آخر لجميع التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٤ عن عودة بعض المسائل إلى الظهور، من قبيل حالات تأخر في وضع استراتيجية لحشد الأموال والشروع فيه (مكتبان ووحدتان بالمقر)، وعدم كفاية عمليات الرصد والرقابة للمشاريع أو النتائج، وعدم وجود أطر أو خطط للرصد (مكتب واحد ووحدتان بالمقر)، وقصور في بذل العناية الواجبة وفي الإدارة من جانب البائعين (٣ مكاتب)، وجوانب ضعف في إدارة السُلف المقدمة للشركاء المنفذين (٣ مكاتب) وجوانب ضعف في إدارة الأصول الرأسمالية والمتصلة بالمعلومات (٣ مكاتب).

٢٤ - ومما كان مصدر قلق خاص نسبة عمليات مراجعة الحسابات الميدانية التي لوحظ فيها وجود مسائل تتصل بسُلف المشاريع المقدمة للشركاء المنفذين (٧٥ في المائة) وتبين عدم وجود، أو قصور، استراتيجيات تعبئة الموارد أو بذل الجهود من أجل ذلك في ٥٠ في المائة من جميع عمليات مراجعة الحسابات المضطلع بها.

٢٥ - ولاحظت وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا تمويلا مسبقا لمشاريع غير أساسية، مما تحظره صراحة سياسات وإجراءات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك في عمليتين (٥٠ في المائة) من عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية.

٢٦ - وينبغي للإدارة، لدى الاستجابة للتوصيات المقدمة في عمليات مراجعة الحسابات، ألا تُعنى فقط بتناول التوصيات بحسب اتصالها بالموقع الذي جرت مراجعة حساباته، بل ينبغي أن تنظر أيضا فيما إذا كانت المخاطر المحددة تنطبق على المنظمة بصورة أشمل ويمكن

أن يتم تخفيفها بصورة أكثر فعالية من خلال استجابة أشمل، مثل إجراء تغيير في السياسة أو الإجراءات أو توضيحها.

٢٧ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كانت قد نُفذت تنفيذا تاما ١٢ من التوصيات التي قُدمت في عام ٢٠١٤ والبالغة ٢٩ توصية، وما زالت ٤٧ توصية لم تُنفذ بعد، منها ١٣ (٢٨ في المائة) تتصل بتقارير صدرت في الربع الأخير من عام ٢٠١٤. ومن التوصيات التي لم تُنفذ بعد البالغ عددها ٤٧ توصية،كانت هناك ٢٦ توصية (٥٥ في المائة) مُصنَّفة بوصفها ذات أولوية عالية.

سادسا - متابعة توصيات مراجعة الحسابات

٢٨ - شملت تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في الفترة بين ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ما مجموعه ٢٣٦ توصية لمراجعة الحسابات. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ،كانت قد سُحبت ١٠ توصيات لأنها لم تعد ذات صلة، نظرا للتغييرات في الهيكل التنظيمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها. ومن بين الـ ٢٢٦ توصية المتبقية، نُفذ ١٦٩ (٧٥ في المائة) تنفيذا تاما، و ٣٨ (١٧ في المائة) كانت في طور التنفيذ، و لم تبدأ بعد أنشطة تنفيذ ١٩ توصية (٨ في المائة).

٢٩ - ومن التوصيات التي هي في طور التنفيذ والبالغ عددها ٣٨ توصية، ظلت ثلاث توصيات، أو ١ في المائة، لفترة تزيد على ١٨ شهرا دون أن تُنفذ تنفيذا كاملا (توصيتان صُنفتا على أنهما ذواتا أولوية عالية، وواحدة صنفت على أنها ذات أولوية متوسطة). ونُفذت خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥ توصيتان من التوصيات التي ظلت دون تنفيذ فترة طويلة. أما التوصية المتبقية فقد تطلبت من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وضع سياسة للمنظمة بشأن إدارة المخاطر لمساعدة المكاتب الميدانية على تحديد المخاطر المرتبطة ببرامجها وتقييمها ورصدها والإبلاغ عنها. وكجزء من عملية المتابعة، أكدت وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن التنفيذ جار وأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل من أجل تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة.

٣٠ - ومن التوصيات التي لم يبدأ تنفيذها بعد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والبالغ عددها ١٩ توصية، كانت ١٣ منها تتصل بتقارير مراجعة الحسابات الصادرة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤. ويُبيِّن الجدول ١ حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

الجدول ١- حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

تاريخ إصدار التقرير	رقم المراجعة	عنوان تقرير المراجعة	مرتبة تقدير التقرير*	عدد التوصيات					
				المجموع	نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	سُحبت	التوصيات ذات الأولوية العالية التي ظلت دون تنفيذ أكثر من ١٨ شهرا
أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	٧١٩	المكتب دون الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمنطقة المحيط الهادئ	غ م	٢٣	٢٢	–	–	١	–
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	٧٤٣	المكتب دون الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للدول العربية	م	٩	٩	–	–	–	–
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	٧٥٣	المكتب دون الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدول الجنوب الأفريقي والمحيط الهندي	م ج	١٩	١٩	–	–	–	–
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	٧٧٤	المكتب دون الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للمكسيك، وأمريكا الوسطى، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية	م ج	١٦	١٦	–	–	–	–
أيار/مايو ٢٠١١	٨٢٣	المكتب دون الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدول المخروط الجنوبي	متابعة	٢٤	١٦	–	–	٨	–
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	٨٢٧	المكتب دون الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمنطقة البحر الكاريبي	م ج	٧	٦	–	–	١	–
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	٨٦٣	المكتب دون الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لوسط وشرق أوروبا	م	٩	٩	–	–	–	–
١١نيسان/أبريل ٢٠١٣	٩٨٢	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان	م ج	٩	٩	–	–	–	–
٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣	١ ٠٧٧	المكتب دون الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لشرق أفريقيا والقرن الإفريقي في كينيا	م ج	١٦	١٣	٣	–	–	٢
٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣	١ ١٢١	المكتب دون الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الهند	م ج	٩	٩	–	–	–	–
٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣	١ ٢٢٠	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	غ م	١٣	٩	٤	–	–	–
٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣	١ ٢٢١	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنوب السودان	م ج	١٠	٩	١	–	–	–
١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣	١ ٢٢٢	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا	م	٥	٥	–	–	–	–

تاريخ إصدار التقرير	رقم المراجعة	عنوان تقرير المراجعة	مرتبة تقدير التقرير*	عدد التوصيات					
				المجموع	نُفذت	قيد التنفيذ	لم تُنفذ	سُحبت	التوصيات ذات الأولوية العالية التي ظلت دون تنفيذ أكثر من ١٨ شهرا
١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣	١ ٢٢٤	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هايتي	م ج	٨	٦	٢	–	–	–
١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤	١ ٢٢٣	مهمة الشراء	غ م	١٢	٥	٧	–	–	–
٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤	١ ٢٢٦	مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة	م	١	–	١	–	–	–
١٧ آذار/مارس ٢٠١٤	١ ٢٢٧	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة	م	٢	–	٢	–	–	–
١٧ آذار/مارس ٢٠١٤	١ ٢٢٨	صندوق المساواة بين الجنسين	م	٥	٣	٢	–	–	–
٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤	١ ٢٣٠	مركز تدريب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الجمهورية الدومينيكية	غ م	١١	–	٨	٣	–	–
١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤	١ ٣٠٤	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في باكستان	م ج	١٠	–	٧	٣	–	–
٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤	١ ٣٠٥	مكتب هيئة الأمم المتحدة المتعدد البلدان في فيجي	م	٥	٤	١	–	–	–
٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤	١ ٣٠٦	مكتب هيئة الأمم المتحدة في مالي	غ م	١٣	–	–	١٣	–	–
		المجموع		٢٣٦	١٦٩	٣٨	١٩	١٠	٢
		النسبة المئوية للمجموع		١٠٠٪	٧٢٪	١٦٪	٨٪	٤٪	١٪

* م – مرض؛ م ج – مرض جزئيا؛ غ م – غير مرض؛ لم تُقدر مرتبة عامة لتقارير مراجعة حسابات المتابعة.

سابعا – الخدمات الاستشارية

٣١ – واصلت وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم المشورة وإبداء التعليقات التفصيلية لمديري هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بناء على الطلب، في المقر والمكاتب الميدانية. وشملت المشورة طائفة من المواضيع، منها: طلبات المانحين للحصول على معلومات؛ والتقييمات الخارجية؛ والشراء؛ وسياسات وإجراءات مكافحة الغش؛ والصلاحيات المقترحة؛ ومشاريع السياسات؛ والفقرات المتعلقة بمراجعة الحسابات/التحقيقات في اتفاقات المانحين والاتفاقات غير الاعتيادية؛ وعدم تجديد اتفاقات الإيجار؛ وشطب المبالغ المستحقة القبض؛ وعمليات مراجعة حسابات المشاريع التي نفذتها الحكومات الوطنية أو المنظمات غير الحكومية؛ وتحديد العمر النافع للأصول؛ وتقديم التقارير وفقا لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ثامنا – التحقيقات

٣٢ – وفقا لاتفاق مستوى الخدمات يُقدم المكتب خدمات تحقيقات تشمل ادعاءات التدليس أو الفساد أو المخالفات الأخرى، بما في ذلك التحرش في مكان العمل، أو إساءة استخدام السلطة، أو الانتقام من المبلغين عن المخالفات من جانب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأفراد غير الموظفين والمتعاقدين.

ألف – حجم القضايا

٣٣ – في عام ٢٠١٤، فتح المكتب ١٧ قضية جديدة. ورحَّل أيضا تسع قضايا من عام ٢٠١٣، فبلغ بذلك مجموع حجم القضايا ٢٦ قضية في عام ٢٠١٤، بزيادة بنسبة ٣٠ في المائة عن مجموع حجم القضايا في عام ٢٠١٣ (٢٠ قضية) كما يرد في الجدول ٢.

الجدول ٢ – حجم القضايا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

حجم القضايا	٢٠١٣	٢٠١٤
القضايا المرحَّلة حتى ١ كانون الثاني/يناير	٢	٩
القضايا الواردة خلال السنة	١٨	١٧
المجموع	٢٠	٢٦
القضايا المقفلة (من أصل القضايا المرحَّلة)	١	٥
القضايا المقفلة (من أصل القضايا الواردة)	١٠	١٢
المجموع	١١	١٧
القضايا المرحَّلة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر	٩	٩

باء – أنواع الشكاوى

٣٤ – يرد في الشكل الثالث تفصيل الشكاوى الواردة خلال عام ٢٠١٤ والبالغة ١٧ شكوى.

الشكل الثالث – حجم الشكاوى الواردة بحسب الفئة في عام ٢٠١٤

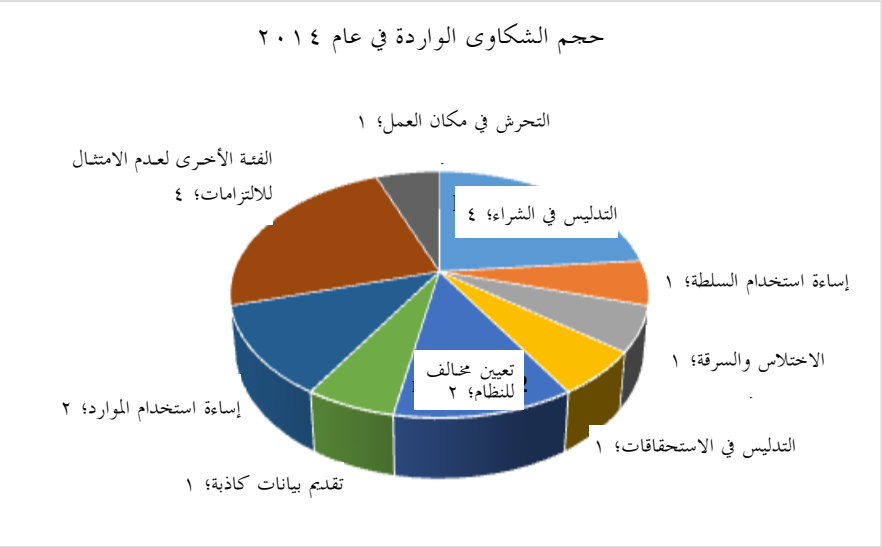

٣٥ – من الناحية الجغرافية، كانت القضايا البالغ عددها ١٧ قضية الواردة في عام ٢٠١٤ من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (٦)، والدول العربية (٤)، والأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي (٣)، وأفريقيا (٣)، والمقر (١).

جيم – الآثار المالية

٣٦ – من القضايا التي فُتحت وعددها ١٧ قضية، كان يُحتمل أن يترتب على ٧ قضايا آثار مالية، وهي قضايا التدليس في الشراء، والاختلاس والسرقة، والتدليس في الاستحقاقات. وقد أقفلت ثلاث قضايا، سواء لأن الادعاءات لم تكن مدعمة بالأدلة أو لأن مرتكب المخالفة المزعوم ترك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، و لم تتكبد الهيئة أي خسارة مالية في هذه القضايا.

٣٧ – ولا يزال مفتوحا من قضايا عام ٢٠١٤ أربع قضايا تتصل بمخالفات مالية. اثنتان منها قيد التحقيق حاليا واثنتان قيد التقييم. والمبلغ الكلي الذي تنطوي عليه هذه القضايا هو ١٢٩ ٦٨٩ دولارا.

٣٨ – وبالإضافة إلى ترحيل القضايا الأربع التي فُتحت في عام ٢٠١٤، لا تزال مفتوحتين قضيتان تتصلان بالتدليس في الشراء مُرحَّلتان من عام ٢٠١٣، وتترتب عليهما آثار مالية مُبلَّغة مجموعها ٤٠٠ ٧٣٥ دولار.

٣٩ – وقد وُفر المبلغان المشار إليهما في الفقرتين ٣٧ و ٣٨ لدى إبلاغ الادعاءات إلى المكتب. وسيتم البت في الخسارة، إن وجدت، لدى الانتهاء من التحقيقات.

دال - القضايا التي حُلَّت أو أقفلت

٤٠ - أقفل المكتب ما مجموعه ١٧ قضية في عام ٢٠١٤، منها ١٥ قضية بعد تقييم أولي نتيجة لعدم وجود أدلة كافية على المخالفة تُبرر إجراء تحقيق، أو لعدم وجود مسوغ لإجراء تحقيق، وأقفلت قضيتان بعد التحقيق. ومن هاتين القضيتين قضية تتصل بتقديم بيانات كاذبة نتج عنها إعداد تقرير بشأن التحقيق، والأخرى نجم عنها تقرير بشأن الإقفال.

٤١ - أما القضية التي نجم عنها إعداد تقرير عن التحقيق فقد أحيلت إلى شُعبة التنظيم والإدارة وفقا لمتطلبات الإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن معالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة. أما الموظفة التي كانت موضوع التحقيق فقد كانت متهمة بتقديم بيانات مادية كاذبة في نموذج لتاريخها الشخصي وتقديم وثيقة مزورة دعما لذلك، مخالفة للبند ١-٢ (ب) من النظام الأساسي للموظفين. وتسلمت الموظفة ادعاءات سوء السلوك في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وطلب منها الرد عليها. بيد أنها قدمت استقالتها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر وانتهت من ثم خدمتها في الهيئة. ولم تُقدم الموظفة أي رد على الادعاءات قبل انتهاء خدمتها، مما يعني أن الإجراءات التأديبية بشأنها لم تكتمل.

٤٢ - يُبيِّن الجدول ٣ الفصل في القضايا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

الجدول ٣ - الفصل في القضايا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤

الإجراءات المتخذة	عدد القضايا في عام ٢٠١٣	عدد القضايا في عام ٢٠١٤
بعد التقييم الأولي		
أقفلت (لعدم وجود مسوغ لإجراء تحقيق)	١٠	١٥
المجموع الفرعي	١٠	١٥
بعد التحقيق		
أقفلت (لعدم إثباتها بأدلة)	١	١
أقفلت (أثبتت بأدلة)	-	١
المجموع الفرعي	١	٢
المجموع	١١	١٧
عدد تقارير التحقيق الصادرة	١	٢

هاء - القضايا المرحَّلة

٤٣ - في نهاية عام ٢٠١٤، كان لدى المكتب تسع قضايا مفتوحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. خمس في مرحلة التقييم وأربع قيد التحقيق.

تاسعا - الاستنتاج

٤٤ - استطاع المكتب بما هو متاح لديه من الموارد في عام ٢٠١٤ أن يضطلع بولايته بصورة فعالة وتقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد دلت النتائج الكلية لعمليات مراجعة الحسابات لوحدات المقر والاضطلاع بالمهمة للمنظمة على أن نُظم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية كانت تؤدي عملها بوجه عام على نحو جيد. وأن جميع المكاتب المعنية كانت متجاوبة في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات.

٤٥ - وخلال السنة، استطاع المكتب أن يُقفل من قضايا التحقيق ويُصدر من تقارير التحقيق أكثر مما قام به في السنة السابقة.

٤٦ - ومن شأن الدعم المستمر المقدَّم من المجلس التنفيذي والإدارة العليا واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أن يُعين المكتب على مواصلة تقديم خدمات مراجعة داخلية للحسابات وتحقيقات ذات قيمة مضافة تُسهم في تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة المحددة في خطتها الاستراتيجية.

المرفق

رد الإدارة على التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

١- يسر هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أن تُقدم رد إدارتها على تقرير مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢ - وتُقر الهيئة بنتائج التقرير، وتتناول المسائل الرئيسية التي حُددت في الفرع الخامس من التقرير، ''النتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات''، تحت العناوين التالية من أجل إبراز التحسينات الجاري إدخالها.

الحوكمة والإدارة الاستراتيجية

الاحتياجات من الموارد، والولاية و/أو المسؤوليات المتعلقة بالرقابة والتدريب

٣ - تُركز المسألة الرئيسية التي حُددت على الحوكمة والإدارة الاستراتيجية وتتعلق بمراجعة حسابات وحدات أو مهام المقر، أي مهمة الشراء، وصندوق المساواة بين الجنسين، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، ومركز تدريب هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتُقر الهيئة بالملاحظة التي أبديت بشأن ضرورة إضفاء مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد، والولاية/المسؤوليات المتعلقة بالرقابة والتدريب، وتتخذ إجراءات لمعالجة هذه المسألة على الصعيد المؤسسي. وقد استعرض قسم الشراء الهيكل التنظيمي للشراء على مستوى المقر وعزز من قدرته بالاستعانة بموظفين إضافيين. وبالإضافة إلى ذلك، تم إصلاح سياسات وإجراءات وأدوات الشراء ووضعت نُظم جديدة، بما يكفل الرقابة على هذه المهمة وإدارتها على النحو الملائم.

٤ - وفيما يتعلق بالصندوقين الاستئمانيين، اضطُلع باستعراض لوثيقة مشروع صندوق المساواة بين الجنسين ووضعت وثيقة مشروع جديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في صيغتها النهائية، واعتمدت لتعكس هيكل الحوكمة والإدارة المعتمد واستراتيجية تحقيق الاستدامة. وأعد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة خطة استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ لتهتدي بها جهوده في السنوات القادمة، بالتشاور مع

طائفة من الجهات المانحة والدول الأعضاء، والجهات الممنوحة الحالية والسابقة، وخبراء المجتمع المدني، وأعضاء اللجنة الاستشارية للبرنامج. وسيتم وضع الاستراتيجية في صيغتها النهائية في أيار/مايو ٢٠١٥. وفي مجال التدريب، تعتزم هيئة الأمم المتحد للمرأة وضع استراتيجية مؤقتة بشأن أساليب جمع البيانات وآليات التدريب، بينما يجري إعداد استراتيجية كاملة.

عدم كفاية هيكل وعمليات إدارة النتائج ورصدها وإبلاغها

٥ - أثيرت مسألة عدم كفاية هيكل وعمليات إدارة النتائج ورصدها وإبلاغها بالنسبة لمراجعة حسابات مهمة الشراء ومركز التدريب. وعلى الصعيد المؤسسي، عزز قسم الشراء من الرقابة والرصد المنهجيين بشأن أنشطة الشراء بالقيام بما يلي:

(أ) إعداد أكثر من ٣٠ قائمة مرجعية تشمل جميع أنشطة الشراء وتوفر لمقدمي طلبات الشراء والمشترين وسلطات الموافقة قائمة بالوثائق والخطوات والإجراءات اللازمة؛

(ب) إعداد أكثر من ١٠ وثائق إرشادية لدعم عمليات الشراء واستخدام القوائم المرجعية؛

(ج) إعداد مواد تدريب ونشرها (إعداد أكثر من ١٥ حلقة دراسية شبكية و ١٠ دروس إرشادية بالفيديو، إلى جانب ٥ دورات تدريبية إقليمية لجميع المشترين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛

(د) إنشاء برنامج لتخطيط الشراء على الإنترنت يكفل توحيد المتطلبات؛

(هـ) إنشاء أداة متابعة بالوقت الحقيقي تُجمِّع معلومات عن اتجاهات الإنفاق العامة على الصُعد العالمية والإقليمية والمحلية، نزولا إلى أوامر الشراء الفردية؛

(و) تنقيح دليل البرامج والعمليات بحيث يشمل آليات رقابة ورصد ملائمة لتخفيف المخاطر.

٦ - واضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستعراض هيكلي ووظيفي لقسم الشراء لكفالة تحقيق الفصل الملائم بين الواجبات والرصد والرقابة في البيئة اللامركزية. وتم تحديد الأنشطة التي تُشكل خطرا كبيرا. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد الاستفسارات وأدوات الإبلاغ في نظام أطلس لتوليد معلومات مُفيدة لمساعدة المشترين والمستخدمين للنظام فيما يتعلق بعمليات الإقفال الدورية واستعراضات أوامر الشراء، واستعراض إيرادات أطلس واستحقاقها، بالإضافة إلى رصد وتتبع المبالغ الكلية للموردين. وتم تنقيح كتالوغ شراء أطلس من أجل تبسيط طرائق الإبلاغ عن نفقات الشراء. وقام قسم الشراء بالربط بين جميع أصحاب المصلحة الداخليين ودمجهم من خلال شبكة مجتمعية للشراء، تضم قرابة ١ ٠٠٠ عضو وفريق عامل مشترك بين المهام لتحديث الأدوات والعمليات والإجراءات القائمة والمنتظرة.

٧ - وفيما يتعلق بمركز التدريب، سيقوم المركز، على أساس نماذج الميزانية، بإعداد ميزانيات مستقلة لكل نشاط ورمز مستقل لمشروع أطلس لكل مشروع لإعداد دورات دراسية لتسهيل عملية تعقب إعداد الدورات الدراسية والإبلاغ عنها وتنفيذها. وتعتزم الإدارة وضع جدول زمني وميزانية لتدريب مُبسَّط بقدر ما يسمح به التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، ستشرع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إجراء مشاورات داخلية بشأن وضع استراتيجية لرصد التقدم المحرز في كل مشروع لنظام أطلس.

إدارة المخاطر

٨ - اعتمدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة رسميا سياسة لإدارة المخاطر للمؤسسة عقب استعراضها والموافقة عليها من قبل فريق الإدارة العليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وستكون هذه السياسة الأساس لتنفيذ نهج لإدارة المخاطر ملائم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يتسم بالشمول في نطاقه ويُدمج في هيكل الحوكمة الحالي وعملية اتخاذ القرار والأنشطة والعمليات. وإن وضع هذه السياسة والإجراءات ذات الصلة بها يجعل، بشكل صريح، من إدارة المخاطر جزءا من نظام المساءلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

تعبئة الموارد

٩ - تُعدُّ تعبئة الموارد أولوية عليا للمنظمة، وتحيط هيئة الأمم المتحدة للمرأة علما بملاحظات المراجعة الداخلية للحسابات في هذا الصدد. وقامت الهيئة بتحديث استراتيجيتها لتعبئة الموارد في عام ٢٠١٤، ووضعت المكاتب الإقليمية والمتعددة البلدان والقطرية، تبعا لذلك، استراتيجيات وخطط عمل فردية لتعبئة الموارد. وتعكس هذه الاستراتيجيات الأهداف الشاملة لاستراتيجية تعبئة الموارد للمنظمة، ولكنها مُصمَّمة وفقا للسياق الفريد لكل بلد أو منطقة. وبالإضافة إلى ذلك، قدَّم المقر دعما مواءَما وفقا لاحتياجات المكاتب الميدانية من خلال تنظيم دورات تدريبية خاصة، وتبادل أفضل الممارسات، وتقديم معلومات موجهة بشأن أولويات المانحين وعملية اتخاذ القرار. ونتيجة لذلك، زادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل ملموس من تعبئة الأموال غير الأساسية بحيث بلغ ارتفاعها مستوى تاريخيا قدره ١٥٨ مليون دولار، تم تعبئة معظمها على المستويين الإقليمي والقطري.

١٠ - وتعترف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأهمية خطط تعبئة الموارد السنوية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وصندوق المساواة بين الجنسين. وقد أعد كلا الصندوقين الاستئمانيين خططا لجمع الأموال لعام ٢٠١٤ وقام بتنفيذها، لتأمين الحصول على المساهمات من المانحين الثنائيين، ولإشراك المانحين

المحتملين من قطاعات أخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات. ونتيجة لذلك، جمع صندوق المساواة بين الجنسين مبلغا قدره ٦،٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٤، وأضاف تسعة شركاء جدد إلى قائمة مانحيه (حكومتان، وشريك من القطاع الخاص، ومؤسسة، و خمس لجان وطنية). وبالإضافة إلى ذلك، بلغ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة الهدف المحدد له لجمع الأموال إذ جمع ١٥ مليون دولار بما تلقاه من مساهمات من ١٠ حكومات. وأنشأ أيضا ثلاث شراكات قطاع خاص جديدة في قطاع الأزياء/الفنون لزيادة توسيع نطاق مانحيه وتنويعه.

١١ - وتؤمن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تمويلها مسؤولية مستمرة مشتركة بين الهيئة والمجلس التنفيذي. وبهذه الروح، تُشرك أعضاء المجلس في حوار منظم بشأن التمويل تُجريه في كل دورتين عاديتين من دورات المجلس، بدءاً من عام ٢٠١٥، وذلك للتوعية باحتياجات الهيئة من التمويل واجتذاب التزامات مالية أقوى.

إدارة البرامج والمشاريع

١٢ - تتخذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراءات لتعزيز رقابتها على سُلف المشاريع المقدمة للشركاء المنفذين ورصدها لها. وتتخذ إجراءات على عدة مستويات لتحديد المشاكل وتنفيذ التدابير التصحيحية، وذلك على النحو التالي:

(أ) تعيين التحديات المحددة المصادفة فيما يتعلق بالشركاء والسُلف التي لم تُسدد منذ زمن طويل، وتقديم دعم مخصص لاسترداد المبالغ المتبقية؛

(ب) تقديم الدعم للبلدان بتوفير تدريب مخصص للبلد للموظفين والشركاء على السواء؛

(ج) توفير الرقابة عن طريق المكاتب الإقليمية على السُلف المستحقة السداد فيما يتعلق بالمكاتب القطرية، وذلك بالإضافة إلى الاستعراض العادي من خلال توجيهات الإغلاق في نهاية الشهر وأداة تقييم المكاتب القطرية؛

(د) تنقيح الفروع ذات الصلة من دليل البرامج والعمليات لزيادة تعزيز عمليات اختيار الشركاء، وبخاصة فيما يتعلق بتقييمات قدرات الشركاء وطرائق التسديد المناسبة.

١٣ - وتعترف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل خاص بأهمية الضوابط الداخلية من خلال تعزيز مساءلة المكاتب الميدانية والرقابة من قبل المكاتب الإقليمية في هذا الصدد. وتُعد أيضا دورات تدريبية مخصصة لكفالة توافر فهم جيد لدى الشركاء المنفذين لإجراءات إدارة الموارد

ورصدها وإبلاغها بُغية تحقيق النتائج المنشودة. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان هناك انخفاض في السُلف المستحقة السداد من الشركاء بما مقداره ٣٢،٥ مليون دولار (٧٦ في المائة) بالمقارنة بما كان مستحقا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١٤ - وسيتم عقد اجتماعات رفيعة المستوى لتوجيه الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تصفية السُلف المستحقة السداد لأكثر من ستة أشهر ولتحسين الامتثال لسياسات إدارة الشركاء.

التحقق الواجب من البائعين وإدارتهم

١٥ - يُدرج البائعون في نظام أطلس امتثالا للقائمة المرجعية للبائعين. وقد تم التحقق بالفعل من جميع البائعين الذين أدرجوا في عام ٢٠١٤ على ضوء قوائم البائعين المحظورين. وأنشئت أيضا عملية يقوم بموجبها المشترون بالتوقيع على كل نموذج لبائع وختمه بعد التحقق منه. وسيُكفل تحقق واجب تكميلي عن طريق التحقق من الحسابات المصرفية للبائعين. وستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيادة تعزيز التحقق الواجب من أجل إثبات صحة الوجود القانوني للبائعين، والقدرة المالية والتقنية على أداء الأنشطة المدرجة في الصلاحيات، وكفالة عدم وجود أي جزاءات مفروضة على البائعين من قبل منظومة الأمم المتحدة.

إدارة الأصول الرأسمالية وأصول المعلومات

١٦ - تُعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصفة مستمرة من ضوابطها بشأن إدارة الأصول. وكجزء من عملية ضوابطها الداخلية، تتحقق الهيئة من الأصول المادية مرتين في السنة للتأكد من وجودها. ويتم رصد هذه الضوابط بانتظام من قبل المقر من خلال إجراءات الإقفال الشهرية، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد استعرضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الفصل المتعلق بإدارة الأصول من دليل البرامج والعمليات، وعززت من التوجيهات المتعلقة بتفويض السلطة بالنسبة للموافقة على عمليات إضافة الأصول والتصرف فيها ومنحها. ووضعت الهيئة مبادئ توجيهية إضافية بشأن استعراضات تلفيات الأصول وعملية التحقق المادي.

١٧ - واضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدورات تدريبية إضافية على الإنترنت ووجها لوجه لجميع المكاتب القطرية لزيادة قدرتها على كفالة الامتثال للسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأصول. وقامت أيضا بتنفيذ عملية مطابقة دقيقة شهرية لكفالة معالجة أي أخطاء يتم تحديدها معالجة استباقية وإبلاغها فورا إلى المكتب القطري المعني لتصحيحها. ونتيجة لذلك، شهدت الهيئة تقلصا في نطاق تسويات الأصول من ٠٠٠ ٧٤٥ دولار (١٦٦ أصلا) في عام ٢٠١٣ إلى ٠٠٠ ١٥ دولار (٤٩ أصلا) في عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الهيئة إجراء لإدارة معايير نظام أطلس بشأن جهات تنسيق الأصول لكفالة

تحديث سجل الأصول في الوقت المناسب. ولاحظت وجود انخفاض قدره ٧٨ في المائة في عدد الأصول التي ليس لها أرقام مسلسلة ولا أرقام بطاقات تعريف في السجل.

١٨ - وفيما يتعلق بأصول المعلومات، كانت قد أبديت ملاحظات بشأن مكتب باكستان ومكتب مالي، بالإضافة إلى المكتب المتعدد البلدان في فيجي، فيما يتعلق بالضوابط على أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتخذ هذه المكاتب إجراءات استجابة للتوصيات. ففي باكستان، تُفرض بالفعل قيود على دخول غرفة حواسيب خدمة الشبكة، وأعيد ترتيب الموجودات بها. وفي مالي، يعمل المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع نظام داعم يكون مُؤمَّنا ويسهل وصول جميع الموظفين إليه. وأنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ نظام لمراقبة الدخول. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع خلال منتجع للموظفين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بدورات إعلامية بشأن أمن المعلومات الرقمية والوصول إليها. وفي فيجي، وضعت بطاقات تعريف على جميع الأصول المكتبية وأنجزت أيضا عملية لتحديث موقع الأصول في نظام أطلس في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤. وأجريت عمليات تحقق من الأصول في كيريباتي، وجزر سليمان، وفانواتو في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٤.

التمويل المسبق للمشاريع غير الأساسية

١٩ - تم تناول مسألة التمويل المسبق للمشاريع غير الأساسية في مكتب مالي بتوضيح خطوط المساءلة عن الامتثال لدليل البرامج والعمليات، ومن خلال التدريب الخاص للموظفين، وخصوصا الموظفين الجدد. واضطُلع بأنشطة مماثلة لكفالة الامتثال للنهج المنسق للتحويلات النقدية. وفي حالة المكتب المتعدد البلدان في فيجي، تم معالجة المسائل المتعلقة بحدود الإنفاق والقيد الدقيق للنفقات، وذلك بتوضيح خطوط المساءلة ووضع اشتراط الحصول على موافقة المقر في هذه السيناريوهات، وكذلك من خلال تدريب الموظفين.

الاستنتاجات

٢٠ - الإدارة العليا ملتزمة بمتابعة جميع قضايا التحقيق حتى نهايتها وكفالة اتخاذ الإجراءات الحاسمة في الوقت المناسب في هذا الشأن. وستواصل الإدارة العليا العمل عن كثب مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لكفالة تقديم التقارير في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات ذات الصلة من قبل الإدارة في جميع القضايا.